KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

الدبلوماسية الوقائية للأمم المتحدة حيال الأزمة الليبية بعد عام ٢٠١١

أ.د. صباح صاحب العريض
الباحث رحيم مهدي رحيم
كلية العلوم السياسية/ جامعة الكوفة

DOI: https://doi.org/10.36322/jksc.v1i72.15702

الملخص:

دخلت ليبيا ما يسمى بالربيع العربي لتصبح من الدول التي تأثرت برياح التغيير بتاريخ ١٧ فبراير/شباط ٢٠١١، عندما اندلعت التظاهرات والاحتجاجات الشعبية ضد نظام معمر القذافي، لمجموعة من الأسباب على الصعيدين الداخلي والخارجي، وقد تلاقت تلك الأسباب واجتمعت لتشكل صوتا امنيا ووجودا خطيرا على نظام القذافي.

ويتناول البحث دور الأُمم المتحدة في محاولة تسوية الازمة الليبيَّة وفي مساندة وتأييد الشعب الليبي في ثورته ضد نظام الرئيس معمر القذافي، ودعم العملية السياسية في مرحلة ما بعد القذافي، كما يركز على جميع القرارات التي صدرت من قبل هيئة الأُمم المتحدة للتعامل مع الأزمة الليبيَّة، واستقراء جميع القرارات والمواقف التي صدرت من قبل هيئة الأُمم المتحدة للتعامل مع الوضع في ليبيا.

الكلمات المفتاحية: الدبلوماسية الوقائية، الأمم المتحدة، الأزمة الليبية

Abstract:

Libya entered the so-called Arab Spring to become one of the countries affected by the winds of change on February 17, 2011, when popular demonstrations and protests broke out against the regime of Muammar Gaddafi, for a number of reasons at the internal and external levels. These reasons converged and combined to form a security voice and a dangerous presence for the regime. Gaddafi.

The research deals with the role of the United Nations in trying to settle the Libyan crisis and in supporting and supporting the Libyan people in their revolution against the regime of

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

President Muammar Gaddafi, and supporting the political process in the post-Gaddafi era. It also focuses on all the decisions issued by the United Nations to deal with the Libyan crisis, and extrapolating All decisions and positions issued by the United Nations to deal with the situation in Libya.

Keywords: Preventive diplomacy, the United Nations, the Libyan crisis

المقدمة:

شهدت منطقة الشرق الأَوسط بعد عام ٢٠١١ موجة كبيرة من التبدل والتغير السياسي، كانت بدايتها في الاحتجاجات التي حصلت في تونس وصولا إلى ليبيا، وبين هذه الاحتجاجات، ما اتخذ الشكل السلمي بعيدا عن مدى التغيير من جهة، ومن جهة أخرى فقد أتخذ اشكالا أخرى والتي ابتعدت عن السلميَّة وامتدت من نطاق الصراع المحدود وصولا إلى الحرب الأهلية الشاملة، فقد اصبح الموقف داخل منطقة الشرق الأَوسط يتعدى الصراعات العرقية ليشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، في ظل وجود تهديد حقيقي بانهيار دول بأكملها او سيطرة بعض الجماعات التي لا تعترف بالحدود بين الدول على مناطق عدة في الشرق الأَوسط، فهذا ما يشكل تحديا بالنسبة للأُمم المتحدة خاصة في ليبيا.

فضلاً عن ذلك، فإن الأزمات التي شهدتها منطقة الشرق الأَوسط وبالتحديد المنطقة العربية، والتي تطالب بأسقاط او تغيير الأنظمة السياسية والتي بدورها أثارت العديد من التساؤلات، التي تدور وبصورة خاصة على معرفة دور منظمة الأُمم المتحدة في معالجة هذه الأزمات، بواسطة الدبلوماسيَّة الوقائيَّة، التي أخذت على عاتقها مهمه حفظ السلم والأمن الدوليين، وسوف يتم الإجابة على هذه الأسئلة بالتركيز على دور الأُمم المتحدة في محاولة تسوية الازمة الليبيَّة وفي مساندة وتأييد الشعب الليبي في ثورته ضد نظام الرئيس معمر القذافي، ودعم العملية السياسية في مرحلة ما بعد القذافي، كما يركز على جميع القرارات التي صدرت من قبل هيئة الأُمم المتحدة للتعامل مع الأزمة الليبيَّة، واستقراء جميع القرارات والمواقف التي صدرت من قبل هيئة الأُمم المتحدة للتعامل مع الوضع في ليبيا.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

المبحث الأول: أسباب الازمة:

دخلت ليبيا ما يسمى بالربيع العربي لتصبح من الدول التي تأثرت برياح التغيير بتاريخ ١٧ فبراير/شباط ٢٠١١، عندما اندلعت التظاهرات والاحتجاجات الشعبية ضد نظام معمر القذافي، لمجموعة من الأسباب على الصعيدين الداخلي والخارجي، وقد تلاقت تلك الأسباب واجتمعت لتشكل صوتا امنيا ووجودا خطيرا على نظام القذافي، لذلك تم تقسيم المبحث على النحو الاتي:

المطلب الأول: الأسباب الداخلية:

هنالك مجموعة من الأسباب والعوامل الداخلية التي ادت إلى اندلاع الآزمة لعل أبرزها:

أولا: الأسباب السياسية:

إن اغلب دول العالم الثالث ومن ضمنها الدول العربية كانت تعاني نقصاً في شرعيتها، بسبب افتقارها بشكل عام إلى انتظام أنظمتها الدكتاتورية، لان من البديهي ان نقول ان الاعتماد على رغبات الشعب وقبول مطالبها على المستوى الاجتماعي والاقتصادي وصولاً إلى السياسي يمثل حجر الزاوية لمشروعية تلك الأنظمة واستقرار نظام الدولة بشكل عام, وهو ما تعارف علية الفقهاء في العقد الاجتماعي, اذ ان هذه الأنظمة جاءت اما بشكل وراثي او عن طريق انقلاب عسكري ،[١] ومن هذه الانظمة ليبيا، التي اتسم نظامها السياسي السابق وبشخصية معمر القذافي بعدم توفر الشرعية السياسية، حيث وصل القذافي إلى السلطة بانقلاب عسكري في ١ ايلول من عام ١٩٦٩ على الملك "ادريس السنوني".[٢]

حيث تم تأسيس النظام السياسي على اساس قبلي من خلال تحالف قبيلة القذافة مع قبيلة ورفلة اللتين تقدمان الدعم الكامل للنظام في ليبيا،[٣] لذا مارس القذافي سلطة مطلقة واقام نظام حكم مبني على قواعد قبلية يعتمد على الموارد البترولية الضخمة، وأنشأ مؤسسات تدعي الثورية اتاحت له وحده الانفراد بالسلطة دون اي حساب، وتعددت اجهزة الامن التي كانت تهدف إلى قمع اي منافسة ممكنة، وساعدت هذه العوامل في اطالة مدة حكم القذافي إلى اربعة عقود.[٤]

فقد اتبع معمر القذافي خط المرجعية الايديولوجية للنظام السياسي الليبي في الكتاب الاخضر، وهو عبارة عن مجموعة من الأفكار الطوباوية للقذافي حول الحكم، غير مسار الدولة بطريقة غير مؤكدة بسبب تناقضاتها الداخلية، حيث انتهى به الأمر إلى وضع جميع جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية تحت سيطرة الدولة، ولم يترك

مجالا لحرية الناس،[٥] فاعتمد على عدد من الافتراضات التي تفتقر إلى آليات تنفيذ وتفعيل حقيقية، واقترح فيه حل معضلة الحكم من خلال سلطة الشعب، إلا ان هذا الاقتراح احاطه بالكثير من القصور، حيث يبدأ بتوجيه الانتقادات لكل ادوات الحكم الديمقراطية، اذ توصف المجالس النيابية بانها تدجيل على الديمقراطية،[٦] فالمجلس النيابي يقوم أساسا نيابة عن الشعب، وهذا غير ديمقراطي، لان الديمقراطية سلطة الشعب بدون سلطة تنوب عنه، ومجرد وجود مجلس نيابي معناه غياب الشعب، والديمقراطية الحقيقية لا تقوم الا بوجود الشعب نفسه لا بوجود نواب عنه، وانتقد آليات العمل الديمقراطي كالانتخابات والأحزاب السياسية والاستفتاءات.[٧]

كما ان النظام السياسي الليبي اتسم بالفساد، حيث اعتمد على شخص معمر القذافي وانشقاق غالبية الجيش وكذلك تفسخ بنية النظام وانشقاق دبلوماسي واسع النطاق،[٨] فضلاً عن موضوع التوريث الذي يعد العامل الاساسي للأزمة الليبيَّة، ففلسفته السياسية تقوم على ان الشعب ملك شخصي، وان المواطن موظف لدى الوارث والوريث، وان الشعب لا يختار حاكمة ولا يجرؤ على تغييره، لأن التوريث اصبح مشروعاً بحد ذاته، وبفعله قد تعطلت البنى المؤسساتية وجمد تطور المجتمعات، وتم نسف مفهوم السلطة والدولة معاً، وجميع القواعد والنظريات السياسية، ومن ثم تحويل المؤسسات المعنية بالعلاقة بين الدولة والشعب إلى مؤسسات عائلية،[٩] حيث عمل القذافي خلال فترة حكمه الذي استمر (٤٢) عاماً، على نزع الطابع المؤسسي عن الدولة، ومنع البلاد من إقامة نظام ديمقراطي حديث، على الرغم من أن القذافي ادعى أن إدارته تقوم على الإرادة الشعبية، إلا أنه حكم دون أي دستور رسمي، وتعمد القضاء على الإعلام المستقل والمجتمع المدني، وحظر إنشاء الأحزاب السياسية.[١٠]

ليس هناك شك في أن نظام القذافي الذي استمر اثنان وأربعين عامًا زرع بذور العصيان المدني في ليبيا قبل انتفاضات ٢٠١١ بفترة طويلة، أو أن سيطرة هذا النظام الاستبدادي على جميع جوانب المجتمع الليبي أوجدت مناخًا سياسيًا ناضجاً للمعارضة، ومن ثم البداية للتمرد ضد النظام.[١١]

ثانياً: الأسباب الاقتصادية:

تعتبر الأسباب الاقتصادية من اهم الأسباب التي غيرت قناعات الجماهير العربية بالأنظمة السياسية بصفة عامة وليبيا بصفة خاصة، على الرغم من الموقع الاستراتيجي والامكانيات والثروات الهائلة التي تتمتع بها هذه الدول،[١٢]

إلا انها اخفقت ولم تستطع تحقيق التنمية، فكثير من هذه الدول تعاني من ضعف اقتصادي والنتيجة المترتبة على ذلك انخفاض مستوى معيشة المواطن التي يتمتع بها وتراجع الخدمات الاساسية ومن ثمَّ ازدياد معدلات الفقر والبطالة وتراجع مستوى التعليم، فضلاً عن اتساع الفجوة بين الطبقات والمناطق في الدولة الواحدة بشكل مستمر[١٣]، ومخطئ من يعتقد بان ليبيا تتمتع بمستوى اقتصادي واحد في ولاياتها او ان مواطنيها يعيشون في رفاهية ويسر، فالفقر ينتشر في ليبيا وخاصة في الشرق حيث انطلقت الاحتجاجات،[١٤] وكان الفقر احد العوامل والأسباب الرئيسية لدى المواطن الليبي الذي يعاني من ظنك الحياة خاصة عندما قارن بين مفردات حياته اليوم وما يرشح عن حياة الرفاه والبذخ لدى القذافي ومقربيه.[١٥]

فضلاً عن ارتفاع معدلات البطالة والتي تعد من أبرز مؤشرات تراجع النمو الاقتصادي، فوفقا للتقرير الدولي الصادر في نيسان ٢٠١١ بعنوان "التعليم من اجل التوظيف" تحقيق امكانيات الشباب العربي، الصادر عن مؤسسة التمويل الدولية والبنك الاسلامي للتنمية، قدرت نسبة البطالة في ليبيا عام ٢٠١٠ حوالي ٢٠٪،[١٦] وعلى هذا بدأت الأزمة الليبيَّة في ٢٠١١، عندما بدأ شعب ليبيا، ولا سيما سكان مدينة بنغازي، في التحريض على التغيير، مطالبين بحقوق الإنسان الأساسية والإصلاحات الديمقراطية في البلاد.[١٧]

رابعاً: الأسباب الأمنية:

لم يكن قيام الأزمة الليبيَّة بسبب الاختلالات السياسية والاقتصادية فقط التي عاشها المجتمع الليبي، بل ان العامل الأمني كان من أبرز الأسباب التي أدت إلى تفاقم الغضب الشعبي واشتعال جذوة الأزمة وامتدادها، وتركزت محاور ذلك بالآتي:[١٨]

١-عدم وجود مؤسسة عسكرية وجيش قوي: فقد ركز النظام الليبي على تأسيس جيش منعدم القوة والاحتراف، فالقذافي كان يخشى الجيش ولا يثق به ويعتبره خطراً على نظامه، وفضل الحفاظ على أمن النظام بميليشيات قبلية منضمات في مؤتمرات ثورية، إذ ان اهم ما يميز المنظومة العسكرية للقذافي هي الاعتماد على التجنيد للعنصر الاجنبي واستخدام المرتزقة.[١٩]

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

٢-تهديدات الأمن الإنساني في ليبيا: أن انتهاكات حقوق الانسان والتي تحولت إلى جرائم ضد الانسانية قد وقعت على مدار ٤٢ عام من حكم القذافي كإسقاط الطائرة الليبيَّة في عام ١٩٩٢ فوق طرابلس والتي راح ضحيتها حوالي (٧٥) شخص، وجريمة سجناء سجن ابو سليم في طرابلس عام ١٩٩٦ اذ قتل (١٢٧٠) سجينا.[٢٠]

٣-لقد ادى انفلات السلاح وتكدسه عبر طرق غير رسمية إلى نشوء تنظيمات وجماعات مسلحة في الكثير من المناطق الليبيَّة وتعدد ولاءاتها،[٢١] إذ أسهمت الخطط الغير مدروسة وضعف الرقابة على انتشار الاسلحة وانعدام تقنين ملكية الاسلحة إلى تحول أغلب المدن الليبيَّة إلى شبه ثكنات عسكرية كان السلاح أداتها في النزاعات الفردية والنظرة العامة إلى طبيعة وشرعية النظام السياسي.[٢٢]

المطلب الثاني: الأسباب الخارجية للأزمة الليبيَّة:

أما الأسباب الخارجية للأزمة الليبيَّة فقد تمثلت فيما يأتي:

اولاً: التحولات الإقليمية:

في مطلع عام ٢٠١١ شهدت المنطقة العربية، حركات شعبية قوية تهدف إلى تغير في أوضاع عدد من الاقطار العربية، اذ بدأت أولى شرارتها في تونس، سرعان ما تصاعدت بوتيرة سريعة ما مكنها من الاطاحة بالنظام السياسي خلال مدة قصيرة، وبعدها انتقلت شرارة الثورة إلى مصر التي كانت قد بدأت تموج بإرهاصات الثورة وانفجرت مظاهرات سلمية حول التغيير، فتمكنت في ظرف أسبوعين وايام قليلة الإطاحة برأس النظام ومعاونيه وبعد ذلك انتقلت شرارة المطالبة بتغيير النظام إلى كل من ليبيا وسوريا واليمن.[٢٣]

وعلى الرغم من الظروف والأسباب السياسية المشتركة التي أدت إلى موجة الاحتجاجات والحراك الشعبي في تونس ومصر والبحرين وليبيا، الا انها اختلفت في الوسائل والأساليب التي تراوحت بين السلميَّة والعنيفة، وكانت الصفة السائدة في ليبيا هي أسلوب العنف من قبل المحتجين والعنف المضاد الذي كان من قبل النظام السياسي الليبي بزعامة معمر القذافي.[٢٤]

ومن التحولات الاقليمية التي اججت الاوضاع في ليبيا هو موقف قطر، اذ دعمت دولة قطر جماعة السلفيين من خلال تهيئة الكتائب العسكرية لقوات المقاومة التي كانت تتراوح ما بين (٢٥٠ إلى ٣٠٠) مقاتل عن طريق ضباط

يحملون الجنسية القطرية وهم من بلدان مختلفة من العراق وباكستان والاردن، بالإضافة إلى القيام بتمويل هذه الكتائب بالمال والسلاح والدعم الاعلامي والسياسي ومن ثمَّ كانت قطر أكثر الدول اقليميا تدخلا في قيام الازمة الليبيَّة.[٢٥]

وكما كان الربيع العربي نقطة تحول جوهري في ميزان القوى الاقليمي، فان هذا النظام كان في السابق يعتمد في تعريفه وتفاعلاته على مستوى الفاعلين من الدول، أما اليوم فقد اصبحنا أمام فاعلين من غير الدول كالجماعات المسلحة غير الخاضعة للدولة، وعصابات الجريمة المنظمة، فضلا عن وجود تنظيم القاعدة، مما يجعل ميزان القوى عرضة للتبدل.[٢٦] فضلا عن أن الاعلام العربي والغربي كان له دورا كبيرا في تنوير الرأي العام الليبي واطلاعه على مفاهيم حقوق الانسان وانفتاحه على العالم وتأجيج الازمة الليبيَّة.[٢٧]

ثانياً: التدخلات الخارجية:

اغلب التغيرات السياسية في المنطقة العربية لم يكن دافعها الوحيد البيئة الداخلية، انما كان للعامل الخارجي الاثر الاكبر في احداث هذه التغيرات، مع عدم اهمال البيئة الداخلية أو الانتقاص من عدم قدرة الشعوب على التغيير الا ان البيئة الخارجية لم تتمكن بشكل فاعل من خلق أو تكوين القدرة المطلوبة لإحداث أي تغيير، وربما يعود السبب عدم رغبة القوى الخارجية في انضاج الظروف المناسبة للتغيير الا وفق استراتيجيتها المرسومة،[٢٨] وعندما نتكلم الدافع او العامل الخارجي فنقصد به تحديدا الولايات المتحدة، فأن الولايات المتحدة الامريكية أعادت ترتيب استراتيجيتها وأولوياتها من خلال اهتمامها بالأمن الأمريكي، واعادة ترتيب الخارطة السياسية العربية، بما يحقق مصالحها ومصالح حلفائها، فبعد تفاقم الخسائر الامريكية في أفغانستان والعراق استدعت الضرورة الاستراتيجية مواجهة التحديات النوعية التي تمثلها القاعدة، كمنظمة إرهابية وعلى بعض الأنظمة السياسية العربية الاستجابة لمتطلبات الولايات المتحدة بضرورة احداث نقلة نوعية في مجال اطلاق الحقوق والحريات العامة والانتقال السلمي للسلطة، والتخلص مبدأ التوريث السياسي، والاستجابة لمطالب الإصلاح الداخلي.[٢٩]

اما في ليبيا لم يكن التدخل العسكري الأمريكي بجديد، اذ قامت الولايات المتحدة عام ١٩٨٦ بغارات جوية على بنغازي وطرابلس استهدفت القيادة الليبيَّة، ولم تكتفي بذلك حيث فرضت عقوبات اقتصادية ضدها وجمدت الودائع الليبيَّة، كما سعت لإدخال اطراف أخرى مثل الاتحاد الأوروبي حتى يكتسب بذلك شرعية أكبر، واعتمدت بذلك

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

مختلف والادوات لتحقيق أهدافها ولا سيما الاقتصادية، بالعلى الرغم من رضوخ النظام السياسي الليبي للأوامر الامريكية خاصة بعد عام ٢٠٠٣، الا ان الولايات المتحدة لا زالت تحاول السيطرة المباشرة على الشمال الافريقي وكذلك تحقيق هدفها في محاربة الأصولية الإسلامية والقاعدة التي تجزم بتواجد قواعدها ورموزها في المنطقة[٣٠].

ثالثاً: وسائل الاعلام والاتصال:

ان ثورة الاتصالات والمعلومات ساهمت في ارتفاع وعي المجتمعات السياسي والمعرفي وتنامي معرفة الشعوب بواقعهم، كما ساهمت في نقل نموذج المحاكاة على المستوى الجماهيري لتضفي بذلك زخما قويا بقصد الاستمرار بالثورة،[٣١] كما أن وسائل التواصل الاجتماعي ساعدت بالتأكيد في تنظيم الاحتجاجات، لأنها لم توفر منتديات مفيدة يمكن للنشطاء تكوين آراء سياسية خلالها، بل سمحت أيضًا للناشطين بنشر معلومات لوجستية محددة بسهولة حول مظاهرة قادمة. كان هذا ضروريًا للمجموعات الأساسية من النشطاء لجمع الدعم الأولي لحضور الاحتجاج، [٣٢]وساهمت التكنولوجيا ووسائل الاعلام في عملية التحضير للاحتجاج والانتفاضة الشعبية، فعلى سبيل المثال الفيس بوك والتويتر وغيرها من وسائل التواصل شجعت الشباب على الاتصال والتواصل مع العالم الخارجي بكل سهولة بعيدا عن رقابة الدولة، بالشكل الذي يسمح لها لفت الانتباه الدولي حول انتهاكات حقوق الانسان التي يرتكبها النظام السياسي.[٣٣]

المبحث الثاني: جهود الأُمم المتحدة الوقائيَّة في الازمة الليبيَّة بعد عام ٢٠١١:

الازمة الليبيَّة متعددة الابعاد من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية، تتجاذبها اطراف داخلية وخارجية، الأمر الذي زاد من تعقيد الازمة، ليقف الشعب الليبي أمامها عاجزاً عن ايجاد حل لها، فليبيا أصبحت منقسمة على نفسها بين سلطتين وبرلمانين في طرابلس وطبرق ولكل منهما ذراعه العسكرية التي تدعمه لحسم الموقف لصالحه، وأمام هذه الازمة تدخلت الأُمم المتحدة في ليبيا، وسعت إلى إيجاد حل للازمة التي تعصف بالبلاد منذ عام ٢٠١١، ومنذ اندلاع الازمة تبنت الأُمم المتحدة مساراً لبناء الدولة في ليبيا، من خلال دعم العملية السياسية، حيث تدخلت الأُمم المتحدة منذ البداية لحل الازمة الدائرة في ليبيا، من خلال ارسال مبعوثيها للمضي قدماً بعملية الوساطة بين اطراف الازمة وتسهيل الحوار السياسي بينهم للوصول إلى حل للأزمة، وعلى النحو الآتي:

مطلب الأول: قرارات الأُمم المتحدة في الازمة الليبيَّة:

منذ بداية الازمة سارعت الأُمم المتحدة إلى اصدار عدة قرارات من خلال مجلس الامن الدولي وعلى النحو الآتي:

اولاً: القرار رقم ١٩٧٠ لعام ٢٠١١. اتخذ مجلس الأمن في جلسته (٦٤٩١)، المعقودة في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١١، قراراً بالأجماع لإدانة العنف المستخدم من قبل النظام السياسي الليبي ضد المدنيين ولانتهاكات حقوق الانسان، ويعبر مجلس الامن في فقراته الاولى والثانية، عن قلقه ازاء الوضع داخل ليبيا ويدين العنف واستخدام القوة ضد المدنيين، ويشجب الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان بما في ذلك قمع المتظاهرين المسالمين، ويرفض رفضا قاطعا التحريض من أعلى مستويات الحكومة الليبيَّة على أعمال العدوان والعنف ضد المدنيين.[٣٤]

فقد تدخل مجلس الأمن للأُمم المتحدة وفق الفصل السابع من الميثاق، الذي يحق له المحافظة على السلم والأمن الدوليين، وتحديدا في المادة (٤١) من الميثاق والذي تجيز له أتخاذ كافة الاجراءات الضرورية والمناسبة والتي تكون غير مستندة إلى قوات مسلحة من ضمنها وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات بمختلف انواعها، وبالإضافة إلى امكانية قطع العلاقات الدبلوماسيَّة، كما ينطوي هذا القرار على الكثير من الاجراءات الغير عسكرية وتكون متفقة مع مبدأ مسؤولية الحماية، وذلك من اجل ردع العدوان المستمر ضد المدنيين في ليبيا[٣٥] والتي تمثلت فيما يأتي:

أ. احالة الوضع إلى المحكمة الجنائية الدولية، ذلك احالة الوضع القائم في ليبيا إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، للتخفيف في الجرائم التي أرتكبها النظام السياسي في ليبيا بقيادة معمر القذافي ضد المدنيين الليبيين، وأحالتها إلى المدعي العام في المحكمة الجنائية الدولية.[٣٦]

ب. حظر الاسلحة، فالفقرة التاسعة من القرار نصت على ان تتخذ جميع دول الاعضاء ما يلزم من الاجراءات بهدف منع توريد جميع أنواع الأسلحة وما يتصل بها من اعتداء إلى الجماهير العربية الليبيَّة، أو بيعها او نقلها بشكل مباشر أو غير مباشر ويشمل ذلك الأسلحة والذخيرة والمعدات العسكرية والغير عسكرية والمركبات وقطع الغيار.[٣٧]

ج. تجميد الأموال، ان تقوم جميع دول الاعضاء بتجميد الاموال والموارد الاقتصادية والاصول المالية الموجودة داخل اراضيها والتي يكون التصرف بها بشكل مباشر أو غير مباشر من عائلة القذافي،[٣٨] حيث قرر المجلس ذلك في الفقرة السابعة عشر ويوضح المجلس اعتزامه كفالة ان تعود لشعب ليبيا في مرحلة لاحقة الاموال والاصول التي تم تجميدها.[٣٩]

ثانياً: القرار رقم ١٩٧٣ لعام ٢٠١١ أتخذه مجلس الأمن في جلسته ٦٤٩٨، المعقودة في ١٧ إذار/ مارس لعام ٢٠١١، قرار رقم (١٩٧٣)، تعبيرا عن استياء مجلس الامن لعدم استجابة السلطات الليبيَّة للقرار رقم (١٩٧٠)، وتدهور الأوضاع الانسانية والامنية في ليبيا، والخسائر الكبيرة في حقوق المدنيين،[٤٠] بالإضافة إلى دعوة المنظمات الاقليمية وبصورة خاصة الاتحاد الافريقي وجامعة الدول العربية مجلس الامن للتدخل في ليبيا وتحمله مسؤولية ما يحدث في ليبيا بوصفها حالة تهدد الأمن والسلم الدوليين، وركز مجلس الامن عند صدوره هذا القرار على معاقبة القذافي ومنع قواته من التقدم وفي نفس الوقت إنقاذ السكان المدنيين ومساعدتهم.[٤١]

وصدر القرار بأغلبية عشرة أصوات، وامتنع خمسة عن التصويت، وذكر الأعضاء الخمسة الممتنعون (الصين والهند والبرازيل والاتحاد الروسي وألمانيا) أنهم سيعطون الأولوية للوسائل السلميَّة عند حل النزاع في ليبيا ويفضلون أيضًا ما إذا كان القرار سيشمل كيف ومن الذي ستكون عليه منطقة حظر الطيران،[٤٢] وأهم النقاط التي جاءت في هذا القرار هي:

أ. فرض حظر جوي، بصورة شاملة فوق الاراضي الليبيَّة، تشمل الطائرات العسكرية والتجارية من اجل منع تحرك قوات القذافي باستثناء الطائرات الحاملة للمساعدات الانسانية.[٤٣]

ب. وقف إطلاق النار بصورة فورية والتشديد على تكثيف الجهود من اجل ايجاد حل للازمة يستجيب للمطالب الليبية.[٤٤]

ج. تأكيد القرار بتجميد البنك المركزي واصول المؤسسة الوطنية للنفط الليبي، بسبب صلاتها بالعقيد معمر القذافي وعلى الامين العام للأُمم المتحدة بان كي مون أنشاء لجنة من (٨) اعضاء من الخبراء لمساعدة مجلس الامن في مراقبة العقوبات. [٤٥]

وتمكن حلف الشمال الاطلسي (الناتو)، (NATO) بتفويض من مجلس الامن التابع للأُمم المتحدة من مهاجمة المقرات الحكومية التابعة للنظام القذافي في نهاية شهر اذار حيث شن اعضائه الرئيسيون هجمات جوية منخفضة الكثافة أستمرت (٧) أشهر ادت في نهاية المطاف إلى سقوط النظام فسقطت طرابلس في شهر آب، كما تعرض موكب القذافي في نهاية شهر اكتوبر ٢٠١١ لقصف جوي ادى إلى أسره على يد قوات المتمردين ومن ثم قتله،[٤٦] ما ادى ذلك إلى حدوث اختلاف بين اعضاء مجلس الامن حول تدخل الناتو بتفويض الأُمم المتحدة بعد مدة قصيرة من بدء العمليات العسكرية، اذ ترى كل من روسيا والصين وجنوب افريقيا ان حلف الناتو(NATO) تجاوز هذا التفويض وخلط بين تغيير النظام السياسي وبين حماية المدنيين، فتضمن القرار شن هجمات محدودة النطاق لمنع استخدام العنف والقوة ضد المدنيين، الا ان الحلف سعى بنشاط للإطاحة بالقذافي.[٤٧]

ثالثاً: القرار رقم ٢٠٠٩ لعام ٢٠١١ اتخذ مجلس الامن في جلسته (٦٦٢٠)، المعقودة في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ القرار (٢٠٠٩) والذي يشير إلى ضرورة انشاء بعثة للأُمم المتحدة للدعم في ليبيا "أونسميل" لمدة (٣) أشهر، تحت قيادة الممثل الخاص للأمين العام للأُمم المتحدة في ليبيا (طارق متري) والتي تكون مهمتها تعزيز سيادة القانون وتشجيع المصالحة الوطنية، ومساعدة ودعم الجهود الوطنية الليبيَّة الرامية إلى استعادة الامن وحماية حقوق الانسان، وكما يشير القرار إلى ضرورة احاله الوضع داخل ليبيا إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، بالإضافة إلى ضرورة التعاون في محاسبة المتواطئين في الهجمات ضد السكان المدنيين، ويدين فيه تجنيد الاطفال واستخدامهم في حالات النزاع المسلح، وهذا لا ينسجم مع القانون الدولي،[٤٨] ويعبر مجلس الامن فيه عن قلقه من جراء انتشار الاسلحة وما لها من آثار على السلم والامن الدوبين بصورة عامة المنطقة بصورة خاصة، ويدعوا إلى انشاء حكومة مؤقتة شاملة للجميع قائمة على اساس الحكم الرشيد والديمقراطية واحترام حقوق الانسان وسيادة القانون.[٤٩]

رابعاً: القرار رقم ٢٢٣٨ لعام ٢٠١٥ [٥٠] اتخذ مجلس الامن هذا القرار في جلسته (٧٥٢٠) المعقودة في ١٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥ حيث جاء القرار بأجماع اعضاء مجلس الامن، لتمديد ولاية بعثة الأُمم المتحدة للدعم في ليبيا (١٢) شهر ينتهي في ١٥ مارس ٢٠١٦، ودعا فيه المجلس إلى وقف إطلاق النار بصورة فورية بين أطراف النزاع مشددا على أنه "لا حل عسكريا للأزمة السياسية المستمرة"، كما طالب القرار بالتشكيل الفوري لحكومة وفاق وطني والاتفاق على الترتيبات الامنية المؤقتة والازمة لاستقرار ليبيا عن طريق الحوار السياسي الذي تتولى الأُمم المتحدة تيسيره.

خامساً: القرار رقم ٢٣٦٢ لعام ٢٠١٧ [٥١]اتخذ مجلس الأمن هذا القرار في جلسته (٧٩٨٨)، المعقودة في ٢٩ حزيران/يونيو٢٠١٧ حيث صدر المجلس هذا القرار بأجماع اعضائه لتمديد ولاية فريق خبراء العقوبات المفروضة على ليبيا بشأن التصدير غير الشرعي للنفط لغاية ١٥ تشرين الثاني ٢٠١٨، واشار إلى ان التصدير غير المشروع للنفط يشكل تهديدا للأمن والسلم والاستقرار في ليبيا، كما أشار إلى أن الحالة في ليبيا لازالت تشكل تهديدا للسلم والامن الدوليين، وأضاف القرار إلى قائمة حظر السفر وتجميد الاموال كل من يتورط في شن الهجمات ضد موظفي الأُمم المتحدة بمن فيهم اعضاء فريق الخبراء، واشار القرار إلى دعمة الكامل للجهود الرامية إلى ايجاد حل بالوسائل

السلميَّة لمشكلة تعطيل صادرات ليبيا من الطاقة ودعا فيه المجلس حكومة الوفاق إلى تعزيز الرقابة الفعالة على المؤسسات المالية وخصوصا مصرف ليبيا المركزي والمؤسسة الليبيَّة للاستثمار.

سادسا: القرار رقم ٢٤٣٤ لعام ٢٠١٨.اتخذ مجلس الامن في جلسته (٨٣٥٠) المعقودة في ١٣ سبتمبر ٢٠١٨ قرار رقم (2434) حيث صدر هذا القرار بالأجماع لتمديد ولاية بعثة الأُمم المتحدة للدعم في ليبيا لغاية ١٥ سبتمبر ٢٠١٩، تحت قيادة الممثل الخاص للأمين العام وان تتولى البعثة ممارسة الوساطة والمساعي الحميدة، لدعم ما يلي: (٥٢)

أ. عملية سياسية وحوار أمني واقتصادي في إطار الاتفاق السياسي الليبي وخطة الأُمم المتحدة.

ب. المواصلة في تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي، ودعم المؤسسات الليبيَّة الرئيسية.

ت. تمهيد لحكومة الوفاق الوطنية الترتيبات المتخذة فيما يتعلق بالأمن والشؤون الاقتصاد والحوكمة، فضلاً عن دعم الاصلاح الاقتصادي بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية.

أما فيما يخص ولاية فريق خبراء العقوبات المفروضة على ليبيا فقد مددت لغاية ٢٠ فبراير ٢٠٢٠ بموجب قرار صدر بالأجماع في تاريخ ٥ نوفمبر من العام نفسه ويحمل رقم ٢٤٤١، ويشمل تمديد فترة العقوبات على تصدير النفط الخام بطريقة غير شرعية في ليبيا. (٥٣)

سابعا: قرار رقم٢٤٨٦ لعام ٢٠١٩ (٥٤) اتخذه مجلس الأمن في جلسته (٨٦١٥)، المعقودة في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، حيث صدر القرار بالأجماع لتمديد ولاية البعثة إلى ١٥ ايلول/سبتمبر ٢٠٢٠ تحت قيادة الممثل الخاص للأمين العام وان تتولى البعثة ممارسة الوساطة والمساعي الحميدة في معالجة الازمة في جميع الجوانب الامنية والسياسية والاقتصادية، والمؤسساتية.

كما اشار المجلس إلى ان الحالة في ليبيا لا تزال تشكل تهديدا للأمن والسلم الدوليين، يطلب المجلس من الامين العام ان يقيم الخطوات الازمة للتوصل إلى وقف اطلاق النار بشكل دائم، والدور الذي يمكن ان تؤديه البعثة في توفير دعم قابل للتوسع من اجل وقف اطلاق النار والتدابير المطلوبة لتحريك العملية السياسية إلى الامام من مسارها الراهن، كما يدعو جميع الاعضاء إلى الامتثال لحظر الاسلحة تماشيا مع القرارات السابقة المتعلقة بالحظر، وعدم

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

التدخل في النزاع او اتخاذ اجراءات تؤدي إلى تفاقم النزاع، كما يعبر المجلس عن قلقة ازاء استغلال النزاع من جانب الجماعات الارهابية والجماعات المتطرفة التي تستخدم العنف.

ثامنا: القرار رقم ٢٥٠٩ والقرار رقم ٢٥١٠ لعام ٢٠٢٠ اتخذ مجلس الأمن القرار رقم (٢٥٠٩) في جلسته ٨٧١٩، المعقودة في ١١ شباط/فبراير ٢٠٢٠، حيث يشير القرار إلى اجراءات حظر توريد الاسلحة وتجميد الاصول وحظر السفر والاجراءات المتعلقة بصادرات النفط غير المشروع، والتأكيد على تقديم جميع الدول الاعضاء الدعم الكامل من اجل التوصل إلى وقف إطلاق النار، والمضي في عملية سياسية تشمل الجميع وتتولى ليبيا قيادتها.[٥٥]

اما القرار رقم (٢٥١٠) الذي اتخذه مجلس الامن في جلسته (٨٧٢٢) المعقودة في ١٢ شباط/فبراير ٢٠٢٠، حيث يؤكد القرار على تأييده الشديد للجهود التي تبذلها بعثة الأُمم المتحدة والممثل الخاص للأمين العام في ليبيا، كما يرحب بمؤتمر برلين المعقود في ١٩ يناير ٢٠٢٠ في المانيا، ويحث المشاركين فيه بالامتناع عن التدخل في النزاع المسلح او في الشؤون الداخلية في ليبيا، ويشدد على الاهمية الحيوية من اجل التوصل إلى حل سياسي لأنها الازمة، كما يشير إلى الالتزامات التي تم التعهد اليها في مؤتمر برلين بالتقيد بحظر توريد الاسلحة، والحاجة إلى وقف اطلاق النار بشكل دائم في ليبيا، كما يؤكد على ان الحالة في ليبيا ما تزال تشكل تهديد للسلم والامن الدوليين،[٥٦]

المطلب الثاني: جهود المبتعثين الأُمميين

منذ اندلاع الازمة تبنت الأُمم المتحدة مساراً لإعادة بناء الدولة في ليبيا، حيث تدخلت منذ البداية لحل الازمة الدائرة في ليبيا، من خلال ارسال مبعوثيها للمضي قدماً بعملية الوساطة بين أطراف الازمة وتسهيل الحوار السياسي بينهم للوصول إلى حل للأزمة، لذلك يمكن التطرق إلى المبتعثين على النحو الآتي:

اولاً: عبد الالة الخطيب:

عين في اذار ٢٠١١ وزير الخارجية الاردني السابق (عبد الاله الخطيب) من قبل الامين العام للأُمم المتحدة السابق (بان كي مون) كأول مبعوث خاص له إلى ليبيا،[٥٧] من اجل ايجاد حل سلمي دائم للازمة القائمة في البلاد، عن طريق الاتصال المباشر مع أطراف النزاع كما يعمل على مراقبة تنسيق المساعدات الانسانية إلى ليبيا.[٥٨]

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

وفي ١٣ مارس ٢٠١١ توجه الخطيب على رأس وفد كبير للأُمم المتحدة إلى طرابلس لأول مرة للاجتماع مع حكومة العقيد معمر القذافي، وكان القصد من ذلك هو التفاوض، ووصول المساعدات الانسانية لوكالات الأُمم المتحدة المختلفة للتأكد من حجم الازمة ومعالجتها، والتقى الخطيب بوزير الشؤون الخارجية المنشق "موسى كوسا" وآخرين لمناقشة وقف اطلاق النار ووضع حد للعنف في البلاد على النحو المطلوب في قرار(١٩٧٠)، وفي اليوم الثاني طلب معمر القذافي مقابلة المبعوث الأُممي عبد الالة الخطيب لوحده، إلا أن الخطيب اشترط لمقابلته مع اثنان من الوفد المرافق له، إلا أن الاجتماع لم يتحقق على الاطلاق، [٥٩] وفي ٣٠ مارس ٢٠١١ عاد الخطيب إلى طرابلس ويبدو ان الحكومة الليبيَّة في حينها، ادركت خطورة الوضع وكانت اكثر استعدادا لمناقشة وقف اطلاق النار، حيث التقى البغدادي المحمودي رئيس الوزراء، وعبد العاطي العبيدي القائم بأعمال وزير الخارجية، وجمعة ابراهيم الامين العام للشؤون الافريقية، وقال رئيس الوزراء ان الحكومة قبلت خارطة الطريق المعروضة في ٢٥ مارس ٢٠١١ من الاتحاد الافريقي، الا انها اخذت ايضاً على محمل الجد الحاجة للانتقال السياسي الحقيقي الذي قدمه الخطيب لأول مرة. إلا أن عبد الاله الخطيب وبعد سفره إلى بنغازي قال انه تلقى تقارير صحفية نقلاً عن رئيس الوزراء "البغدادي المحمودي" ان النظام السياسي لا يدعم الانتقال السياسي.[٦٠]

وفي ١ ابريل ٢٠١١ التقى الخطيب مع مصطفى عبد الجليل رئيس المجلس الوطني الانتقالي الليبي في بنغازي الذي وافق على وقف إطلاق النار، لكن بشرط انسحاب كتائب وقوات القذافي من المدن الليبيَّة وان تتاح للشعب الليبي حرية الاختيار، ورفض عبد الجليل اية شروط من قبل نظام معمر القذافي، لأن ذلك يعني تقسيماً لليبيا وهو ما يرفضه المجلس، واشار إلى ان الهدف النهائي للمعارضة هو الاطاحة بالعقيد معمر القذافي، وتحرير البلاد وبسط سيادتنا على كامل الاراضي الليبي، بما فيها العاصمة طرابلس.[٦١]

ومع سقوط العاصمة طرابلس في ايدي الثوار في اواخر آب ٢٠١١، انشأت الأُمم المتحدة "بعثة الأُمم المتحدة للدعم في ليبيا" (اونسميل) في ايلول/ سبتمبر ٢٠١١ وعينت البريطاني (ايان مارتن) رئيساً لها، لتنتهي بذلك مهام عبد الاله الخطيب كمبعوث دولي في ليبيا دون ان يتوصل إلى حل للازمة القائمة في البلاد.[٦٢]

ثانيا: ايان مارتن:

ارسل مجلس الامن بعثة دعم إلى ليبيا (أونسميل) بموجب قراره رقم (٢٠٠٩) لعام ٢٠١١ لمدة (٣) أشهر تأخذ على عاتقها مهمة المساعدة بعد انتهاء النزاع واعادة الاعمار بما في ذلك الاستعداد الكامل للانتخابات وصياغة دستور جديد،[٦٣] لذلك فقد قامت الأُمم المتحدة بتعيين الدبلوماسي البريطاني أيان مارتن مبعوثا اميا في ليبيا في ١٩ ايلول ٢٠١١.[٦٤]كما اكد ايان مارتن على ان الاهتمام الأساسي سيكون منصبا على مساعدة البلاد لإعادة السلام والأمن والقيام بانتخابات جديدة، خصوصا وأن ليبيا تواجه العديد من التحديات المتمثلة بوجود جهات موالية لمعمر القذافي، واكد ايان مارتن على استعداد المجتمع الدولي الكامل لمساعدة الحكومة على تجاوز المرحلة الانتقالية، كما أشار إلى أن للبعثة خمس مهام أساسية، متمثلة في دعم الامن والاستقرار والاستعداد للانتخابات في ليبيا، ودعم عملية الانتقال إلى الديمقراطية، واحترام حقوق الانسان وسيادة القانون، وحظر استخدام وانتشار الاسلحة على ارض ليبيا، وتكريس أمن الحدود وتنسيق المساعدات الدولية.[٦٥]

واشار ايان مارتن إلى ان مبادرة مجلس الامن لأنشاء بعثة دعم لمدة (٣) اشهر هي محطة ايجابية، من اجل توفير المشورة والمساعدة الفورية للمجلس الانتقالي الوطني، فضلاً عن التعامل مع المجتمع المدني الليبي، على الرغم من ان ليبيا لازالت تعاني من الاقتتال الداخلي بعد ان تمكنت المعارضة من هزيمة كتائب القذافي وفرض سيطرتها على معظم انحاء البلاد، فهذه البعثة ستعمل بالفعل مع اعضاء المجلس في العديد من المجالات الداعمة للتحول الديمقراطي مثل[٦٦]، الاشراف على التحول الديمقراطي في ليبيا بعد مقتل معمر القذافي في اكتوبر ٢٠١١، وتنظيم انتخابات ديمقراطية في تموز ٢٠١٢ لأول مرة منذ انقلاب معمر القذافي قبل (٤٢) عام [٦٧] وعلى الرغم من تفويض مجلس الامن لهذه البعثة، تقديم المساعدة لإرساء الامن وأجراء حوار سياسي وحمايتها، واتخاذ الخطوات اللازمة لإعادة تشغيل الاقتصاد الليبي، الا أن المجلس لم يمنح البعثة حق التدخل بشكل مباشر في العملية السياسية الليبيَّة. [٦٨]

وبعدها قدم المبعوث الأُممي ايان مارتن احاطة إلى مجلس الامن التابع للأُمم المتحدة قال فيها ان الشعب الليبي في طريقة إلى اول تداول ديمقراطي سلمي للسلطة، فالشعب الليبي حريص على المضي قدماً في عملية الانتقال إلى الديمقراطية، ودعا السلطات الليبيَّة والاطراف الليبيَّة الأخرى، إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لتقليل التوتر في البلاد،

وحث جميع الاطراف إلى حل الازمة بالطرق السليمة عن طريق الحوار، إلا أن ايان مارتن تم استبداله باللبناني (طارق متري) في اكتوبر ٢٠١٢.[٦٩]

ثالثا: طارق متري:

في اكتوبر/ تشرين الاول ٢٠١٢ تسلم طارق متري اللبناني الاصل مهامه كممثل خاص للأمين العام للأُمم المتحدة ورئيساً للبعثة الدولية في ليبيا، [٧٠]فقد باشر مبعوث الأُمم المتحدة طارق متري مهامه في ليبيا وتوجه في زيارة إلى بنغازي في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، واجتمع بممثلي المجتمع المدني وأعضاء المجلس المحلي والاحزاب السياسية، الذين اكدوا على ضرورة ان تتخذ الحكومة خطوات شاملة للتصدي لحالة اللامن المتنامية في شرق ليبيا والتعامل مع شعور السكان في تلك المنطقة بالتهميش الشديد، ودعوا ايضاً إلى اتخاذ خطوات فورية، لنزع صفة المركزية عن الخدمات الحكومية وإلى انتخاب هيئة تأسيسية لصياغة الدستور في ليبيا تأخذ في الاعتبار شواغل سكان شرق ليبيا،[٧١]

وفي ١٣حزيران ٢٠١٤ تقدم متري بمبادرة للحوار الوطني في ليبيا، حيث كان خطابها السياسي موجها ليس فقط للمؤسسات الرسمية، وانما للمجتمع الليبي وقواه الحية، كما وضعت المبادئ لإدارة الازمة السياسية التي تقوم على ان العمل السياسي لا يستقيم مع العنف، وان المنافسة الديمقراطية تتنافي مع الاقصاء، وان قوة الحجة هي البديل الاسلم لحجة القوة في اطار الالتزام بالحوار من اجل ضمان التعايش السلمي، وتشكل هذه المبادئ جوهر حل الإشكالية المتعلقة بأولوية بناء الديمقراطية أو تحقيق الامن وبناء الجيش، لترسيخ التعايش السلمي كمدخل لبناء المؤسسات ولتحقيق الديمقراطية. [٧٢]

وعلى الرغم منان الجهود التي بذلها المبعوث الأُممي طارق متري في ليبيا، إلا أنه لم ينجح في إيجاد حل للازمة، لتنتهي مهامه في اغسطس ٢٠١٤، وفي معرض شرحه للأسباب التي أدت إلى انتهاء مهمته قال "غادرت حين اصبحت مهمتي مستحيلة وفشلت في اقناع النخب السياسية بالتسوية، وطالتنا كبعثة التهديدات بالقتل اخيراً".[٧٣]

رابعا: برناردينو ليون:

عين الامين العام السابق للأُمم المتحدة بان كي مون الدبلوماسي الاسباني برناردينو ليون في سبتمبر/ايلول ٢٠١٤، ليكون ممثلا له خلفا للبناني طارق متري، لجمع الاطراف الليبيَّة على طاولة حوار واحدة لإيجاد حل سياسي بعيدا عن استخدام القوة والسلاح،[٧٤] حيث قام برناردينو ليون بإقناع برلمان طبرق وبرلمانيين من المؤتمر الوطني للاجتماع في غدامس، وبالفعل فقد تمكن من عقد الجولة الاولى من الحوار السياسي الليبي في ٢٩ سبتمبر/ ايلول ٢٠١٤ بمدينة غدامس الليبيَّة الواقعة على حدود الجزائر، وهي الجولة التي عرفة باسم "غدامس١" وبعد الانتهاء من الجولة اعرب الطرفان عن تمسكها بالحوار السياسي السلمي والمسار الديمقراطي، ودعا المجتمعون إلى وقف اطلاق النار بشكل فوري وشامل من أجل حقن دماء الليبيين،[٧٥] كما قام ليون بأجراء مفاوضات من أجل وقف اطلاق النار في بنغازي، إلا أن جهوده لم تحقق اي نجاح يذكر، وفي ١٩نوفمبر/ تشرين الثاني اعلن ليون الممثل الأُممي في ليبيا على ان اطراف النزاع في المدينة اتفقت على هدنة بدون شروط لمدة (١٢) ساعة، من أجل تيسير المساعدات الانسانية، إلا إن هذه الهدنة لم تطبق إلا بشكل جزئي حيث القى كل طرف باللائمة في خرقها على الطرف الآخر.[٧٦]

اما فيما يخص الجولة الثانية من الحوار السياسي الليبي، فقد تم عقدها في (١٤ و١٥) كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥ في جنيف، بعد أن فشلت الاطراف المتنازعة في الاتفاق على مدينة داخل ليبيا، إلا أن المؤتمر الوطني الليبي لم يشارك في هذه الجولة من المباحثات، مدعيا بان مبعوث الأُمم المتحدة ليون استعجل ولم ينسق معهم كما ينبغي، وبان اللقاء يجب ان يكون داخل ليبيا.[٧٧]

وعلية عقدت الأخرى من الحوار السياسي في مدينة الرباط المغربية في (٥ و٦) اذار ٢٠١٥، وكانت هذه الجولة مختلفة عن الجولات الاخرى لعدة أسباب، حيث عقدت بعد ظهور تنظيم القاعدة (داعش) بشكل كبير داخل ليبيا، وقيامة عملية ذبح الاقباط المصريين على ساحل سرت، ما دفع ذلك مصر إلى التدخل عسكريا بصورة علنية لأول مرة منذ اندلاع الازمة في ليبيا،[٧٨] وعلى الرغم من هذه التطورات التي سبقت جولة الرباط، وعلى الرغم من وجود اجندة للحوار، وحضور كلا طرفي النزاع في هذه الجولة، إلا إن جولة الرباط انتهت دون اتخاذ اي قرار، ولم يتم الاتفاق على اي من النقاط التي تم طرحها خلال الجولة.[٧٩]

وعمل ليون على تقليص الخلافات بين الاطراف المتنازعة، خلال هذه المدة، ولاسيما الاطراف التي لديها تحفظات على اتفاق الصخيرات مثل المؤتمر الوطني العام غير المعترف به دولياً، حيث عقد ليون اجتماعا مع ممثلين المؤتمر الوطني في الجزائر في ٣١ يوليو/تموز ٢٠١٥، من اجل التوصل إلى حل وسط حول الاتفاق، خصوصا فيما يتعلق بمطالبة المؤتمر الوطني بإبعاد الفريق اول ((خليفة حفتر)) عن قيادة الجيش، وآليات ادماج عناصر المليشيات في مؤسسات الدولة وصلاحيات المجلس الاعلى للدولة،[٨٠] وقد قام ليون باستئناف مسار الحوار الرئيسي، عن طرق عقد جولة جديدة من المحادثات في (١١ و١٢) اغسطس/ اب ٢٠١٥ في جنيف، وتم التركيز خلال المحادثات على سبل الاسراع بعملية الحوار، قبل ان تنتهي ولاية مجلس النواب في ٢١ اكتوبر/ تشرين الاول ٢٠١٥ وفقاً للإعلان الدستوري.[٨١] الا ان مساعي المبعوث الأُممي برناردينو ليون انتهت بالفشل، ولم يستطيع هو وفريقه من ايجاد صياغة سليمة، ترضي كافة الاطراف وتنهي النزاعات في ليبيا.

خامسا: مارتن كوبلر:

تولى الالماني مارتن كوبلر المسؤولية كمبعوث اممي إلى ليبيا في ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥،[٨٢] حيث تمكن كوبلر من اختراق جدار الازمة في ليبيا، إلى حد يمكن وصفه بالمقبول، من خلال مساهمته في الاتفاق الدولي الاخير، الذي أعلن عنه في مدينة الصخيرات المغربية، حيث تمت صياغة الاتفاق في ١٧ ديسمبر/ كانون الاول ٢٠١٥، وتم الاتفاق فيه على تشكيل ثلاث هيئات: المجلس الرئاسي، والمجلس الاعلى للدولة، والحكومة، حيث تشكلت حكومة الوفاق الوطني برئاسة ((فايز السراج)) في طرابلس، بوصفه رئيساً للحكومة والمجلس الرئاسي في الوقت نفسه، إلا أن هذه الجهود التي بذلها مارتن كوبلر لم تنجح، لأنه لم يحظى بدعم دولي واسع لمهمته في مساعدة حكومة الوفاق الجديدة على بسط سيطرتها على كامل الاراضي الليبيَّة،[٨٣]

بدأ مارتن كوبلر مباحثات مع رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني فايز السراج في ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٧ حول تطور الاوضاع في ليبيا، واعرب مارتن عن التزامه بجمع الليبيين خلف حل سياسي للازمة في ليبيا،[٨٤] بعدها توجه مارتن كوبلر إلى الخرطوم واجتمع بوزير الخارجية السوداني ((ابراهيم الغندور)) والتي وصفها بالبناءة، واكد كوبلر على ضرورة التنفيذ الصارم للاتفاق السياسي في ليبيا، لأنه يمثل وحدة البلاد، ووضح بان الحل الوحيد للازمة الليبيَّة هو وجود حكومة ومؤسسات موحدة في مختلف

المجالات بليبيا خاصة العسكرية والاقتصادية، كما دعا دول الجوار إلى استخدام علاقتها مع كل الاطراف بشكل بناء وصولاً إلى حل سلمي دائم للازمة،[٨٥] يلاحظ انه منذ تعيين كوبلر لم يخف انحيازه لحكومة الوفاق التي شكلت بموجب اتفاق الصخيرات، والتي تحولت إلى طرف في النزاع، ما دفع العديد إلى اتهامه بالتسبب في كل التعقيدات السياسية والعسكرية التي تحيط بالمشهد الليبي.[٨٦] ويمكن القول إن كوبلر لم يضف شيئاً جديداً يذكر على جهود سابقه (ليون)، والذي ترك مهمته كمبعوث دولي إلى ليبيا، بعد ان تمكن من صياغة اتفاق الصخيرات، ولم يحقق كوبلر النتائج المرجوة، بسبب انحيازه لحكومة الوفاق ، كما فشل (كوبلر) في كسب ثقة الاطراف الليبيَّة، الامر الذي زاد من تعقيد مهمته في ايجاد حالة ينهي حالة الصراع العسكري والسياسي الذي تشهده ليبيا.

سادسا: غسان سلامة:

أعلن في ٢٦تموز/ يولية ٢٠١٧ الأمين العام للأُمم المتحدة أنطونيو غوتيريش* عن تعيين اللبناني غسان سلامة مبعوثا خاصا للأُمم المتحدة إلى ليبيا خلفا للألماني مارتن كوبلر، التي انتهت ولايته بوصفة ممثلا للأمين العام ورئيسا للبعثة في ٣٠ حزيران/ يونية، وفي ٦/ حزيران ٢٠١٧ اجتمع وزراء الشؤون الخارجية، لمصر والجزائر وتونس من اجل دعم سبل المصالحة في ليبيا تحت قيادة الأُمم المتحدة ومبعوثها غسان سلامة. [٨٧] وفي سبتمبر ٢٠١٧، أطلق المبعوث الأُممي غسان سلامة خطة العمل الجديدة من أجل ليبيا، لإيجاد حل سياسي للأزمة الليبيَّة بنهاية عام ٢٠١٨ والتي كانت تقوم على: تنظيم استفتاء على دستور جديد لليبيا، عقد مؤتمر وطني للمصالحة الوطنية الشاملة، وإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية في موعد أقصاه سبتمبر ٢٠١٨، وهي الخطوات التي لم تنفذ اي منها.[٨٨]

واكد مجلس الامن في الوثيقة رقم(S/PRST/2018/11) على اجراء الانتخابات الوطنية في ليبيا، كما يدعو جميع الليبيين إلى تحسين المناخ للانتخابات الوطنية بكل الوسائل الممكنة من خلال العمل البناء من اجل توحيد المؤسسات العسكرية والاقتصادية، وانشاء قوات امن وطنية موحدة خاضعة للسلطة الحكومية المدنية،[٨٩] وعلى هذا واصل غسان سلامة تعاونه مع الجهات الليبيَّة والاقليمية والدولية لدعم خطة الأُمم المتحدة وتيسير المناقشات المتعلقة بالخيارات الممكنة في لأجراء انتخابات الوطنية، حيث اجتمعت (٤) اطراف ليبية فاعلة في باريس برعاية الأُمم المتحدة واستضاف الاجتماع رئيس فرنسا (ايمانويل ماكرون)، وهذه الاطراف ممثلة في رئيس مجلس النواب (عقيل صالح عيسى قويدر). ورئيس المجلس الاعلى للدولة (خالد المشتري) ورئيس الوزراء (فايز السراج)، واللواء (خليفة حفتر) من الجيش الوطني الليبي، حيث التزم كل الاطراف بالعمل بصورة بناءة مع الأُمم المتحدة على

اجراء انتخابات برلمانية ورئاسية في اجواء امنة بحلول ١٠ ديسمبر/كانون الاول ٢٠١٨، واقرت الاطراف بضرورة وضع اساس دستوري للانتخابات.[٩٠]

وفي ١٩/يناير/كانون الثاني ٢٠٢٠ شاركت الأُمم المتحدة بقيادة الامين العام، ومبعوثه غسان سلامة في الاجتماع الذي دعت له الحكومة ألمانيا، وحضر الاجتماع كل من الصين وفرنسا ومصر والجزائر وايطاليا والكونغو والامارات وبريطانيا وروسيا وتركيا وامريكا والاتحاد الافريقي والاتحاد الاوربي وجامعة الدول العربية،[٩١] وتعهد قادة الدول المشاركة في المؤتمر لا حل عسكريا للنزاع، وبعدم التدخل في الحرب الأهلية الدائرة في ليبيا، وكذلك دعم حظر الأسلحة الذي تفرضه الأُمم المتحدة على البلد.[٩٢] وعلى الرغم من الجهود التي بذلها (غسان سلامة) في ليبيا، الا انه لم ينجح في ايجاد حل سياسي وسلمي للازمة، لتنتهي مهامه في تقديم استقالة إلى الامين العام يطلب منه إعفائه عن المهمة لأسباب صحية.

الخاتمة:

في الختام تم التوصل الى ان الجهود التي بذلت من قبل المبعوث الدولي في الازمة الليبيَّة، والمتمثلة في دور الوسيط الذي يسعى إلى مساعدة اطراف الازمة في الوصول إلى اتفاق مقبول من كافة الأطراف، يساعد في تسوية الازمة القائمة في ليبيا، وعلى الرغم من كافة المقترحات والمبادرات التي تقدم بها المبعوثون، فضلاً عن المؤتمرات والاجتماعات التي تم عقدها برعاية المبعوث الأُممي سواء كان في داخل الدولة او خارجها، إلا أن هذه المحاولات والجهود لم تخرج بنتائج ايجابية، ولم تساعد بوقف اعمال العنف المنتشرة في البلد، فالمبعوثين الأُمميين فشلوا في الوصول إلى تسوية سياسية سلمية للازمة الليبيَّة، بعيداً عن الخيار العسكري، ويمكن ارجاع أسباب الفشل إلى عدة قضايا منها: الاختلاف الكبير في متطلبات واهداف كل طرف من أطراف الازمة، وتمسك كل طرف بخيارات محددة ورفضه التنازل عنها، فضلاً عن المواقف الدولية والاقليمية للأطراف الفاعلة في الازمة، والتي كان لها الدور الفاعل في عرقلة جهود المبعوثين الدوليين، فضلاً عن تضارب اهداف القوى الكبرى وتقاعسها عن بناء قوة امنية مركزية، يمكن ان تدعم اي اتفاق يمكن التوصل له، كما وجهت اتهامات عدة للمبعوثين الدوليين بعدم الحياد ودعم مصالح أطراف معينة، الأمر الذي مثل أحد الأسباب التي اسهمت في فشل المبعوثين في مهامهم.

الهوامش:

(١) حميد حمد السعدون، رياح التغيير في الوطن العربي ومواقع التأثير الأمريكي، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد ٥٠، بغداد، العراق، ٢٠١١، ص ٣٨.

(٢) عبد العظيم جبر حافظ، التطورات السياسية في ليبيا على إثر ثورة ١٧ فبراير ٢٠١١ (رؤية سياسية تحليلية)، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد ٣٨، بغداد، العراق، ٢٠١٢، ص ١٠٥.

(٣) تمارا كاظم الاسدي ومحمد غسان الشبوط، عاصفة التغيير الربيع العربي والتحولات السياسية في المنطقة العربية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين–المانيا، ٢٠١٨، ص١٢٢.

(٤) منى حسين عبيد، ابعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد ٥١، العراق، ٢٠١٢، ص ٣٣. وكذلك ينظر: منصور عبد الحكيم، الماسونية والثورات الشعبية بين الحقيقة والافتراء، سلسلة حكومة العالم الخفية ١٢، دار الكتاب العربي، القاهرة، مصر، ٢٠١٢، ص ٢٩٩.

(5) Fatma Yayci, the 2011 Libyan civil war: from the four-decade Qaddafi rule to the French-led NATO intervention, A Master's Thesis, Department of International Relations Ġhsan Doğramacı Bilkent University, Ankara, 2016, P34.

(٦) زياد عقل، عسكرة الانتفاضة: الفشل الداخلي والتدخل الخارجي في الجماهيرية الليبيَّة، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ١٨٤، القاهرة، مصر، ٢٠١١، ص ٧٠

(٧) توفيق شومان، الربيع العربي: جدل التقليد والتغيير، في كتاب (ثورات قلقة: مقاربات سوسيو– استراتيجية للحراك العربي)، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، لبنان، ٢٠١٢، ص ١٩٧–١٩٨.

(٨) مجموعة مؤلفين، تقدير موقف الثورات العربية، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، الأردن، ٢٠١٢، ص ٤٤.

(٩) فتحي العفيفي، الحرب على الفوضى الخلاقة: النزعة المركزية في الثورات العربية المعولمة (دراسة في صناعة المستقبل)، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٣٩٠، بيروت، لبنان، ٢٠١١، ص ١٥٨.

(10) Mesfin Gebremechel and others, Libya Conflict Insight, Institute for Peace and Security Studies, Addis Ababa University, Vol. 1, Ethiopia, 2018, p2.

(11) David M. Crane and Corri Zoli, Libyan in Conflict mapping the Libyan armed conflict, Institute for National Security and Counterterrorism, Syracuse University, NY, 2012, p2.

(١٢) نادية فاضل عباس فضلي، الصراع السياسي في ليبيا ومسارات تطوره، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد ٧٤، بغداد، العراق، ٢٠١٨، ص٥٧.

(١٣) مصلح خضر شرقي الجبوري، جذور الاستبداد والربيع العربي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١٤، ص ١٨٨.

(١٤) رمزي المنياوي، الفوضى الخلاقة: الربيع العربي بين الثورة والفوضى؟، دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ٢٠١٢، ص ٢١٤.

(١٥) إبراهيم قويدر، ليبيا.. إرادة التغيير، دار العلوم للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ٢٠١١، ص ٦٧.

(١٦) محمد كريم كاظم وفراس عباس هاشم، حركات التغيير العربية وانعكاسها على امن دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد ٥٥، العراق، ٢٠١٣، ص ١٠٧.

(17) Nicola Pedde, The Libyan conflict and its controversial roots, Institute for Global Studies, Italy, 2017, p94.

(١٨) ٢٤. محمد عاشور مهدي، قراءة في أسباب الصراع المسلح في ليبيا ومساراته المحتملة، معهد البحوث والدراسات الافريقية، القاهرة، مصر، ٢٠١٤.، ص ١٣-١٤.

(19) Allan Zak, Libya the states of terror, UK press, London, 2017, p.72.

(٢٠) عمار جعفر العزاوي، الثورة الليبيَّة الاسباب التحديات والتداعيات بعد عام ٢٠١١، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، جامعة المستنصرية، العدد٥٠، بغداد، العراق، ٢٠١٥، ص٩٧-٩٨.

(٢١) أحمد سعيد نوفل وآخرون، الازمة الليبيَّة إلى أين، مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد ١٣، عمان، الاردن، ٢٠١٧، ص١٣.

(22) Ashford Rab, Homogeneous Society in north Africa, Ram press, U.S.A, 2010, p.211.

(٢٣) مصطفى علوي، كيف يتعامل العالم مع الثورات العربية؟، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ١٨٤، القاهرة، مصر، ٢٠١١، ص ٣٩-٤٠.

(٢٤) عبد العظيم جبر حافظ، مصدر سابق، ص ١٠٤.

(٢٥) عمار جعفر العزاوي، مصدر سابق، ص١٠٠.

(٢٦)ايمان هادي معارج الركابي، دور الأُمم المتحدة في حل الأزمات الإقليمية بعد عام ٢٠٠٣ العراق "أنموذجاً"، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة إلى مجلس كلية العلوم السياسية–جامعة الكوفة، العراق، ٢٠١٩، ص٢٥.

(27) Ajibade–Samuel Idowu and Abiodun Akeem Oladiti, the forces of globalization and the Arab spring in modern Libya, Journal of Globalization Studies, Vol. 5, No. 2, 2016, P118.

(٢٨) عبد الوهاب محمد الزهري، خارطة التفاعلات الدولية في شمال افريقيا، العاتك للطباعة، القاهرة، ٢٠١٨، ص٧٤.

(٢٩) عبد العظيم جبر حافظ، مصدر سابق، ص ١٠٨.

(٣٠) محمد عبد الكريم الدسوقي، ثورة الاتصالات جدلية العلاقة بين الراي العام ووسائل الاتصال، المنهل للطباعة، القاهرة، ٢٠١٨، ص٧٤.

(٣١)محمد المنوفي، تقنية المعلومات الاتصالية وتأثيرها الجماهيري، الوطنية للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠١٨، ص١٠٢.

(32) Taylor Dewey, Juliane Kaden, The Impact of Social Media on Social Unrest in the Arab, Spring Final Report prepared for: Defense Intelligence Agency, Stanford university, Stanford, CA, 2012, p32.

(٣٣) أحمد الفقيه وآخرون، إلى اين يذهب العرب، مؤسسة الفكر العربي، بيروت، البنان، ٢٠١٢، ص٧٥.

(٣٤) الأُمم المتحدة، مجلس الامن، القرار رقم ١٩٧٠، ٢٠١١، الجلسة ٦٤٩١، المعقودة في ٢٦ شباط/ فبراير ٢٠١١، الوثيقة (S/RES/1970)، رقمها (N1124556).

(٣٥) ايمان هادي معارج الركابي، مصدر سابق، ص٢٩.

(٣٦) سماح مهدي صالح العلياوي، دور منظمة الأُمم المتحدة في تطبيق مبدأ التدخل الدولي الانساني، منشورات زين الحقوقية، بيروت–لبنان، ٢٠١٩، ص٥٦٨.

(٣٧) الأُمم المتحدة، مجلس الامن، القرار رقم ١٩٧٠، ٢٠١١، الجلسة ٦٤٩١، مصدر سابق.

(٣٨) ايمان تمرابط، تدخل حلف شمال الاطلسي في النزاعات الداخلية دراسة مقارنة بين حالتي كوسوفو وليبيا، مركز الكتاب الأكاديمي، الاردن–عمان، ٢٠١٧، ص١٤٦.

(٣٩) سماح مهدي صالح العلياوي، مصدر سابق، ص٥٧١–٥٧٢.

(٤٠) الأُمم المتحدة، مجلس الامن، القرار رقم ١٩٧٣، ٢٠١١، الجلسة ٦٤٩٨، المعقودة في ١٧ إذار/ مارس ٢٠١١، الوثيقة (S/RES/1973)، رقمها (N1126837).

(٤١) سماح مهدي صالح العلياوي، مصدر سابق، ص٥٧١-٥٧٢.

(42) Marcus Cadier, World in Conflict – The Case of Libya, The United Nation& NATOs, Bachelor thesis in International Relations, The University of Gothenburg – Institution of Global Studies, Sweden, 2016. P19-20.

(43) Jeremiah Gertler, Operation Odyssey Dawn (Libya) : Background and Issues for Congress, Congressional Research Service, CRS, Order R41725, 2011, p1.

(44) Andrew Garwood-Gowers, the responsibility to protect and the Arab spring: Libya as the exception, Syria as the norm?,UNSW law journal, vol. 36 no. 2, 2013, p602-603.

(٤٥) الأُمم المتحدة، مجلس الامن، القرار رقم ١٩٧٣، ٢٠١١، الجلسة ٦٤٩٨، مصدر سابق.

(٤٦) كريستوفر شيفيس وجيفري مارتيني، ليبيا بعد القذافي عبر وتداعيات للمستقبل، ترجمة: ادريس محمد علي قناوي، مؤسسة راند، واشنطن، ٢٠١٤، ص١-٢.

(47) Christopher S.Chivvis, Toppling Qaddafi: Libya and the Limits of Liberal intervention,Newyork: Cambridge University Press, 2014, P.175-179.

(٤٨) الأُمم المتحدة، مجلس الامن، القرار رقم ٢٠٠٩، ٢٠١١، الجلسة ٦٦٢٠، المعقودة في ١٦ ايلول/ سبتمبر ٢٠١١، الوثيقة (S/RES/2009)، رقمها (N1150242).

(49) Marcus Cadier, op, cit, p.20.

(٥٠) الأُمم المتحدة، مجلس الامن، القرار رقم ٢٢٣٨، ٢٠١٥، الجلسة ٧٥٢٠، المعقودة في ١٠ ايلول/ سبتمبر ٢٠١٥، الوثيقة (S/RES/2238)، رقمها (N1527731).

(٥١) الأُمم المتحدة، مجلس الامن، القرار رقم ٢٣٦٢، ٢٠١٧، الجلسة ٧٩٨٨، المعقودة في ٢٩ حزيران/ يونيو ٢٠١٧، الوثيقة (S/RES/2362)، رقمها (N1719130).

(٥٢) الأُمم المتحدة، مجلس الامن، القرار رقم ٢٤٣٤، ٢٠١٨، الجلسة ٨٣٥٠، المعقودة في ١٣ ايلول/ سبتمبر ٢٠١٨، الوثيقة (S/RES/2434)، رقمها (N1828608).

(٥٣) ايماه هادي معارج الركابي، مصدر سابق، ص٣٩.

(٥٤) الأُمم المتحدة، مجلس الامن القرار رقم٢٤٨٦، ٢٠١٩، الجلسة ٨٦١٥، المعقودة في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، الوثيقة(S/RES/2486)، رقمها(S_RES_24864).

(٥٥) الأُمم المتحدة، مجلس الامن، القرار رقم ٢٥٠٩، ٢٠٢٠، الجلسة ٨٦١٥، المعقودة فيى١٢ ايلول/سبتمبر ٢٠٢٠، الوثيقة (S/RES/2509)، رقمها(A/2509).

(٥٦) الأُمم المتحدة، مجلس الامن، القرار رقم (٢٥١٠)، ٢٠٢٠، الجلسة ٨٧٢٢، المعقودة في ١٢ شباط/فبراير ٢٠٢٠، الوثيقة (S/RES/2510)، رقمها

(٥٧) بارتو بيتر، تحول ليبيا السياسي: تحديات الوساطة، ترجمة: إدريس محمد علي قناوي، معهد السلام الدولي، ٢٠١٤، ص٤.

(٥٨) محمد عثمان محمد نور علي، التدخل الدولي الآثار الانسانية للنزاع المسلح في ليبيا (دراسة مقارنة)، مجلة تأصيل العلوم –مركز تأصيل العلوم، جامعة القرآن الكريم، العدد ٩، السودان، ٢٠١٥، ص١٩.

(٥٩) بارتو بيتر، مصدر سابق، ص٨.

(٦٠) صفا رشيد برع، دور المبعوث الدولي في تسوية الأزمات الدولية: دراسة مقارنة للازمتين السورية والليبيَّة، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) مقدمة إلى مجلس كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد، العراق، ٢٠١٨، ص٢٨٩.

(٦١) ليبيا: المعارضة تعلن عن استعداد مشروط لوقف إطلاق النار، bbc arabic، 1 ابريل/ نيسان ٢٠١١، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٥/٥، متاح على الرابط الآتي: http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2011/04/110401-libya-ceasefire.shtml

(٦٢) صفا رشيد برع، مصدر سابق، ص٢٩٢.

(٦٣) ميساء زهير سعيد المدهون، دور الأُمم المتحدة في أدارة الأزمات العربية من ٢٠١١- ٢٠١٥ الازمة السورية نموذجا، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة إلى كلية الآداب والعلوم الإنسانية/ جامعة الازهر، غزة، ٢٠١٧، ص٩٢-٩٣.

(64) Britains Ian Martin named head of U.N Libya mission, REUTERS, 2011, at: http://reuters.com/article/amp/idUKTRE78149120110919

(٦٥) بعثة أونسميل الأُممية لليبيا تحدد خمس مهام لعملها، شبكة الوفد الاخبارية، ٢٠١٢، متاح على الرابط التالي: http://alwafd.org

(٦٦) ميساء زهير سعيد المدهون، مصدر سابق، ص٩٣.

(٦٧) صفا رشيد برع، مصدر سابق، ص٢٩٢-٢٩٣.

(٦٨) كريستوفر شيفيس وجيفري مارتيني، مصدر سابق، ص٦.

(٦٩) صفا رشيد برع، مصدر سابق، ص٢٩٣.

(٧٠) ايمان هادي معارج الركابي، مصدر سابق، ص٤٢.

(٧١) الأُمم المتحدة، مجلس الامن، القرار رقم ١٠٤، ٢٠١٣، تقرير الامين العام عن بعثة الأُمم المتحدة للدعم في ليبيا، بتاريخ ٢١/فبراير/٢٠١٣، الوثيقة (S/2013/104).

(٧٢) خيري عمر، دور الأُمم المتحدة في ليبيا... تداخل السياسة والقانون والارهاب، مجلة المجتمع، ٢٠١٤، متاح على الموقع التالي: http://mugtama.com/reports/item/9608

(٧٣) صفا رشيد برع، مصدر سابق، ص٢٩٦.

(٧٤) خالد حنفي علي، ابعاد وجهود تسوية الصراع الليبي من منظور حساسية النزاعات، في ((مسارات متشابكة ادارة الصراعات الداخلية المعقدة في الشرق الأوسط، المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ديسمبر ٢٠١٥، ص٧٨.

(٧٥) نعيم الغرباني، برناردينو ليون وتحديات الازمة الليبيَّة الصعبة، عين ليبيا، ٢٠١٥/٣/٣، متاح على الرابط الآتي: http://www.eanlibya.com/archives/31355/print

(٧٦) الأُمم المتحدة، مجلس الامن، القرار رقم ١٤٤، ٢٠١٥، تقرير الامين العام عن بعثة الأُمم المتحدة للدعم في ليبيا، بتاريخ ٢٦/فبراير ٢٠١٥، الوثيقة (S/2015/144).

(٧٧) زياد عقل، جذور الازمة الليبيَّة وآفاق التسوية السياسية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مصر، ٢٠١٥، ص٧.

(٧٨) احمد بان، خارطة التحالفات الارهابية في الشمال الافريقي، دار المفر، القاهرة، مصر، ٢٠١٦، ص١٨.

(٧٩) صفا رشيد برع، مصدر سابق، ص٢٩٩.

(٨٠) صفا رشيد برع، مصدر سابق، ص٣٠٠-٣٠١.

(81) briefing by the special representative of the secretary-general for Libya and head of unsmil to the security council, 26 august 2015, p. 3.

(٨٢) صفا رشيد برع، مصدر سابق، ص٣٠٢.

(٨٣) علوش محمود، مستقبل الصراع على السلطة في ليبيا، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٨ اغسطس ٢٠١٦، ص-٣٠. وينظر ايضاً: أحمد سعيد نوفل وآخرون، مصدر سابق، ص١٠.

(٨٤) السراج يبحث مع مبعوث الأُمم المتحدة بطرابلس تطورات الازمة الليبية، النهار اون لاين، ٢٠١٧/٢/٢٢، متاح على الرابط الآتي: http://www.presse-algerie.net/open.php?artid=224849&title

(٨٥) كوبلر يبحث في الخرطوم الازمة الليبيَّة، الجزيرة، ٢٠١٧/٤/٣٠، متاح على الرابط الآتي: http://www.aljazeera.net/amp/news/arabic/2017/4/30

(٨٦) عبد الباسط غباره، مارتن كوبلر والازمة الليبيَّة، بوابة افريقيا الاخبارية، ٢١ ابريل ٢٠١٤، متاح على الرابط الآتي: http://www.afrigatenews.net/content

* أنطونيو مانويل دي أوليفيرا غوتيريش: سياسي برتغالي في ٥ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٦ تولى منصب الأمين العام للأُمم المتحدة خلفاً لبان كي مون.

(٨٧) الأُمم المتحدة، مجلس الامن، القرار رقم٧٢٦، ٢٠١٧، تقرير الامين العام عن بعثة الأُمم المتحدة للدعم في ليبيا، بتاريخ ٢٢/ اغسطس ٢٠١٧، الوثيقة (S/2017/726).

(٨٨) الازمة الليبيَّة بين الصراعات الداخلية والاقليمية والدولية، الهيئة العامة للاستعلامات بوابتك إلى مصر، ٢٠٢٠/٥/٨، متاح على الرابط الآتي:https://sis.gov.eg/Story/198569

(٨٩) الأُمم المتحدة، مجلس الامن، القرار رقم ١١، ٢٠١٨، جلسته ٨٢٧٥، بيان من رئيس مجلس الامن، بتاريخ ٦حزيران/يونية ٢٠١٨، الوثيقة (S/PRST/2018/11).

(٩٠) الأُمم المتحدة، مجلس الامن، القرار رقم ٧٨٠، ٢٠١٨، تقرير الامين العام عن بعثة الأُمم المتحدة للدعم في ليبيا، بتاريخ ٢٤/ اغسطس ٢٠١٨، الوثيقة(S/2018/780).

(٩١) مؤتمر برلين حول ليبيا – ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠، الأُمم المتحدة، ٢٠٢٠/٢/١٩، متاح على الرابط الآتي: https://unsmil.unmissions.org/ar

، ٢٠/يناير ٢٠٢٠، متاح على الرابط BBC(92) مؤتمر برلين: الدول المشاركة "ملتزمة تماما" بالحل السلمي في ليبيا، الآتي: https://www.bbc.com/arabic/middleeast-51171124

المراجع:

- الكتب العربية:

١. منصور عبد الحكيم، الماسونية والثورات الشعبية بين الحقيقة والافتراء، سلسلة حكومة العالم الخفية ١٢، دار الكتاب العربي، القاهرة، مصر، ٢٠١٢.

٢. توفيق شومان، الربيع العربي: جدل التقليد والتغيير، في كتاب (ثورات قلقة: مقاربات سوسيو- استراتيجية للحراك العربي)، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، لبنان، ٢٠١٢.

٣. مجموعة مؤلفين، تقدير موقف الثورات العربية، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، الأردن، ٢٠١٢.

٤. مصلح خضر شرقي الجبوري، جذور الاستبداد والربيع العربي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١٤.

٥. رمزي المنياوي، الفوضى الخلاقة: الربيع العربي بين الثورة والفوضى؟، دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ٢٠١٢.

٦. إبراهيم قويدر، ليبيا.. إرادة التغيير، دار العلوم للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ٢٠١١.

٧. محمد عاشور مهدي، قراءة في أسباب الصراع المسلح في ليبيا ومساراته المحتملة، معهد البحوث والدراسات الافريقية، القاهرة، مصر، ٢٠١٤.

٨. عبد الوهاب محمد الزهري، خارطة التفاعلات الدولية في شمال افريقيا، العاتك للطباعة، القاهرة، ٢٠١٨.

٩. محمد عبد الكريم الدسوقي، ثورة الاتصالات جدلية العلاقة بين الراي العام ووسائل الاتصال، المنهل للطباعة، القاهرة، ٢٠١٨.

١٠. محمد المنوفي، تقنية المعلومات الاتصالية وتأثيرها الجماهيري، الوطنية للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠١٨.

١١. أحمد الفقيه وآخرون، إلى اين يذهب العرب، مؤسسة الفكر العربي، بيروت، البنان، ٢٠١٢.

١٢. سماح مهدي صالح العلياوي، دور منظمة الأُمم المتحدة في تطبيق مبدأ التدخل الدولي الانساني، منشورات زين الحقوقية، بيروت-لبنان، ٢٠١٩.

١٣. ايمان تمرابط، تدخل حلف شمال الاطلسي في النزاعات الداخلية دراسة مقارنة بين حالتي كوسوفو وليبيا، مركز الكتاب الأكاديمي، الاردن-عمان، ٢٠١٧.

١٤. بارتو بيتر، تحول ليبيا السياسي: تحديات الوساطة، ترجمة: إدريس محمد علي قناوي، معهد السلام الدولي، ٢٠١٤.

١٥. كريستوفر شيفيس وجيفري مارتيني، ليبيا بعد القذافي عبر وتداعيات للمستقبل، ترجمة: ادريس محمد علي قناوي، مؤسسة راند، واشنطن، ٢٠١٤.

- الوثائق الدولية:

١. الأُمم المتحدة، مجلس الامن، القرار رقم ١٩٧٠، ٢٠١١، الجلسة ٦٤٩١، المعقودة في ٢٦ شباط/ فبراير ٢٠١١، الوثيقة (S/RES/1970)، رقمها (N1124556).

٢. الأُمم المتحدة، مجلس الامن، القرار رقم ١٩٧٣، ٢٠١١، الجلسة ٦٤٩٨، المعقودة في ١٧ إذار/ مارس ٢٠١١، الوثيقة (S/RES/1973)، رقمها (N1126837).

٣. الأُمم المتحدة، مجلس الامن، القرار رقم ٢٠٠٩، ٢٠١١، الجلسة ٦٦٢٠، المعقودة في ١٦ ايلول/ سبتمبر ٢٠١١، الوثيقة (S/RES/2009)، رقمها (N1150242).

٤. الأُمم المتحدة، مجلس الامن، القرار رقم ٢٢٣٨، ٢٠١٥، الجلسة ٧٥٢٠، المعقودة في ١٠ ايلول/ سبتمبر ٢٠١٥، الوثيقة (S/RES/2238)، رقمها (N1527731).

٥. الأُمم المتحدة، مجلس الامن، القرار رقم ٢٣٦٢، ٢٠١٧، الجلسة ٧٩٨٨، المعقودة في ٢٩ حزيران/ يونيو ٢٠١٧، الوثيقة (S/RES/2362)، رقمها (N1719130).

٦. الأُمم المتحدة، مجلس الامن، القرار رقم ٢٤٣٤، ٢٠١٨، الجلسة ٨٣٥٠، المعقودة في ١٣ ايلول/ سبتمبر ٢٠١٨، الوثيقة (S/RES/2434)، رقمها (N1828608).

٧. الأُمم المتحدة، مجلس الامن القرار رقم٢٤٨٦، ٢٠١٩، الجلسة ٨٦١٥، المعقودة في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، الوثيقة(S/RES/2486)، رقمها(S_RES_24864).

٨. الأُمم المتحدة، مجلس الامن، القرار رقم ٢٥٠٩، ٢٠٢٠، الجلسة ٨٦١٥، المعقودة فيى١٢ ايلول/سبتمبر ٢٠٢٠، الوثيقة (S/RES/2509)، رقمها(A/2509).

٩. الأُمم المتحدة، مجلس الامن، القرار رقم (٢٥١٠)، ٢٠٢٠، الجلسة ٨٧٢٢، المعقودة في ١٢ شباط/فبراير ٢٠٢٠، الوثيقة (S/RES/2510).

١٠.الأُمم المتحدة، مجلس الامن، القرار رقم ١٤٤، ٢٠١٥، تقرير الامين العام عن بعثة الأُمم المتحدة للدعم في ليبيا، بتاريخ ٢٦/فبراير ٢٠١٥، الوثيقة (S/2015/144).

١١.الأُمم المتحدة، مجلس الامن، القرار رقم ١٠٤، ٢٠١٣، تقرير الامين العام عن بعثة الأُمم المتحدة للدعم في ليبيا، بتاريخ ٢١/فبراير/٢٠١٣، الوثيقة (S/2013/104).

١٢.الأُمم المتحدة، مجلس الامن، القرار رقم ١١، ٢٠١٨، جلسته ٨٢٧٥، بيان من رئيس مجلس الامن، بتاريخ ٦حزيران/يونية ٢٠١٨، الوثيقة (S/PRST/2018/11).

١٣.الأُمم المتحدة، مجلس الامن، القرار رقم ٧٨٠، ٢٠١٨، تقرير الامين العام عن بعثة الأُمم المتحدة للدعم في ليبيا، بتاريخ ٢٤/ اغسطس ٢٠١٨، الوثيقة(S/2018/780).

١٤.الأُمم المتحدة، مجلس الامن، القرار رقم٧٢٦، ٢٠١٧، تقرير الامين العام عن بعثة الأُمم المتحدة للدعم في ليبيا، بتاريخ ٢٢/ اغسطس ٢٠١٧، الوثيقة (S/2017/726).

- المجلات والدراسات:

١. علوش، محمود، مستقبل الصراع على السلطة في ليبيا، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٨ اغسطس ٢٠١٦.

٢. حميد حمد السعدون، رياح التغيير في الوطن العربي ومواقع التأثير الأمريكي، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد ٥٠، بغداد، العراق، ٢٠١١.

٣. عبد العظيم جبر حافظ، التطورات السياسية في ليبيا على إثر ثورة ١٧ فبراير ٢٠١١ (رؤية سياسية تحليلية)، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد ٣٨، بغداد، العراق، ٢٠١٢.

٤. تمارا كاظم الاسدي ومحمد غسان الشبوط، عاصفة التغيير الربيع العربي والتحولات السياسية في المنطقة العربية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين–المانيا، ٢٠١٨، ص١٢٢.

٥. منى حسين عبيد، ابعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد ٥١، العراق، ٢٠١٢.

٦. زياد عقل، عسكرة الانتفاضة: الفشل الداخلي والتدخل الخارجي في الجماهيرية الليبيَّة، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ١٨٤، القاهرة، مصر، ٢٠١١.

٧. فتحي العفيفي، الحرب على الفوضى الخلاقة: النزعة المركزية في الثورات العربية المعولمة (دراسة في صناعة المستقبل)، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٣٩٠، بيروت، لبنان، ٢٠١١.

٨. نادية فاضل عباس فضلي، الصراع السياسي في ليبيا ومسارات تطوره، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد ٧٤، بغداد، العراق، ٢٠١٨.

٩. محمد كريم كاظم وفراس عباس هاشم، حركات التغيير العربية وانعكاسها على امن دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد ٥٥، العراق، ٢٠١٣.

١٠.عمار جعفر العزاوي، الثورة الليبيَّة الاسباب التحديات والتداعيات بعد عام ٢٠١١، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، جامعة المستنصرية، العدد٥٠، بغداد، العراق، ٢٠١٥.

١١.أحمد سعيد نوفل وآخرون، الازمة الليبيَّة إلى أين، مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد ١٣، عمان، الاردن، ٢٠١٧.

١٢.مصطفى علوي، كيف يتعامل العالم مع الثورات العربية؟، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ١٨٤، القاهرة، مصر، ٢٠١١.

١٣.محمد عثمان محمد نور علي، التدخل الدولي الآثار الانسانية للنزاع المسلح في ليبيا (دراسة مقارنة)، مجلة تأصيل العلوم –مركز تأصيل العلوم، جامعة القرآن الكريم، العدد ٩، السودان، ٢٠١٥.

١٤.صفا رشيد برع، دور المبعوث الدولي في تسوية الأزمات الدولية: دراسة مقارنة للازمتين السورية والليبيَّة، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) مقدمة إلى مجلس كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد، العراق، ٢٠١٨.

١٥.زياد عقل، جذور الازمة الليبيَّة وآفاق التسوية السياسية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مصر، ٢٠١٥.

١٦.خالد حنفي علي، ابعاد وجهود تسوية الصراع الليبي من منظور حساسية النزاعات، في ((مسارات متشابكة ادارة الصراعات الداخلية المعقدة في الشرق الأوسط، المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ديسمبر ٢٠١٥.

١٧.علوش محمود، مستقبل الصراع على السلطة في ليبيا، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٨ اغسطس ٢٠١٦.

- الرسائل والاطاريح:

١. ايمان هادي معارج الركابي، دور الأُمم المتحدة في حل الأزمات الإقليمية بعد عام ٢٠٠٣ العراق "أنموذجاً"، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة إلى مجلس كلية العلوم السياسية–جامعة الكوفة، العراق، ٢٠١٩.

٢. خالد حنفي علي، ابعاد وجهود تسوية الصراع الليبي من منظور حساسية النزاعات، في ((مسارات متشابكة ادارة الصراعات الداخلية المعقدة في الشرق الأوسط، المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ديسمبر ٢٠١٥.

٣. ميساء زهير سعيد المدهون، دور الأُمم المتحدة في أدارة الأزمات العربية من ٢٠١١– ٢٠١٥ الازمة السورية نموذجا، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة إلى كلية الآداب والعلوم الإنسانية/ جامعة الازهر، غزة، ٢٠١٧.

الانترنيت

١. ليبيا: المعارضة تعلن عن استعداد مشروط لوقف إطلاق النار، bbc arabic، ١ ابريل/ نيسان ٢٠١١، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٥/٥، متاح على الرابط الآتي: http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2011/04/110401-libya-ceasefire.shtml

٢. بعثة أونسميل الأُممية لليبيا تحدد خمس مهام لعملها، شبكة الوفد الاخبارية، ٢٠١٢، متاح على الرابط التالي: http://alwafd.org

٣. خيري عمر، دور الأُمم المتحدة في ليبيا... تداخل السياسة والقانون والارهاب، مجلة المجتمع، ٢٠١٤، متاح على الموقع التالي: http://mugtama.com/reports/item/9608

٤. نعيم الغرباني، برناردينو ليون وتحديات الازمة الليبيَّة الصعبة، عين ليبيا، ٢٠١٥/٣/٣، متاح على الرابط الآتي: http://www.eanlibya.com/archives/31355/print

٥. السراج يبحث مع مبعوث الأُمم المتحدة بطرابلس تطورات الازمة الليبية، النهار اون لاين، ٢٠١٧/٢/٢٢، متاح على الرابط الآتي: http://www.presse-algerie.net/open.php?artid=224849&title

٦. كوبلر يبحث في الخرطوم الازمة الليبيَّة، الجزيرة، ٢٠١٧/٤/٣٠، متاح على الرابط الآتي: http://www.aljazeera.net/amp/news/arabic/2017/4/30

٧. عبد الباسط غباره، مارتن كوبلر والازمة الليبيَّة، بوابة افريقيا الاخبارية، ٢١ ابريل ٢٠١٤، متاح على الرابط الآتي: http://www.afrigatenews.net/content

٨. الازمة الليبيَّة بين الصراعات الداخلية والاقليمية والدولية، الهيئة العامة للاستعلامات بوابتك إلى مصر، ٢٠٢٠/٥/٨، متاح على الرابط الآتي: https://sis.gov.eg/Story/198569

٩. مؤتمر برلين حول ليبيا – ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠، الأُمم المتحدة، ٢٠٢٠/٢/١٩، متاح على الرابط الآتي: https://unsmil.unmissions.org/ar

١٠. مؤتمر برلين: الدول المشاركة "ملتزمة تماما" بالحل السلمي في ليبيا، BBC، ٢٠/يناير٢٠٢٠، متاح على الرابط الآتي: https://www.bbc.com/arabic/middleeast-51171124

١١. تعيين الأميركية ستيفاني وليامز كممثلة خاصة بالإنابة ورئيسة بعثة الأُمم المتحدة لدعم ليبيا، اخبار الأُمم المتحدة، ٢٠٢٠/٣/١١، متاح على الرابط الآتي: https://news.un.org/ar/story/2020/03/1051081

- المصادر الأجنبية:

1. Fatma Yayci, the 2011 Libyan civil war: from the four-decade Qaddafi rule to the French-led NATO intervention, A Master's Thesis, Department of International Relations Ġhsan Doğramacı Bilkent University, Ankara, 2016.

2. Mesfin Gebremechel and others, Libya Conflict Insight, Institute for Peace and Security Studies, Addis Ababa University, Vol. 1, Ethiopia, 2018.

3. David M. Crane and Corri Zoli, Libyan in Conflict mapping the Libyan armed conflict, Institute for National Security and Counterterrorism, Syracuse University, NY, 2012.

4. Nicola Pedde, The Libyan conflict and its controversial roots, Institute for Global Studies, Italy, 2017.

5. Allan Zak, Libya the states of terror, UK press, London, 2017.

6. Ashford Rab, Homogeneous Society in north Africa, Ram press, U.S.A, 2010, p.211.

7. Ajibade-Samuel Idowu and Abiodun Akeem Oladiti, the forces of globalization and the Arab spring in modern Libya, Journal of Globalization Studies, Vol. 5, No. 2, 2016.

8. Taylor Dewey, Juliane Kaden, The Impact of Social Media on Social Unrest in the Arab, Spring Final Report prepared for: Defense Intelligence Agency, Stanford university, Stanford, CA, 2012.

9. Marcus Cadier, World in Conflict – The Case of Libya, The United Nation& NATOs, Bachelor thesis in International Relations, The University of Gothenburg – Institution of Global Studies, Sweden, 2016.

10. Jeremiah Gertler, Operation Odyssey Dawn (Libya) : Background and Issues for Congress, Congressional Research Service, CRS, Order R41725, 2011.

11. Andrew Garwood-Gowers, the responsibility to protect and the Arab spring: Libya as the exception, Syria as the norm?,UNSW law journal, vol. 36 no. 2, 2013.

12. Christopher S.Chivvis, Toppling Qaddafi: Libya and the Limits of Liberal intervention,Newyork: Cambridge University Press, 2014 .

13. briefing by the special representative of the secretary-general for Libya and head of unsmil to the security council, 26 august 2015.

14. Britains Ian Martin named head of U.N Libya mission, REUTERS, 2011, at: http://reuters.com/article/amp/idUKTRE78149120110919

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq